الجمهورية التونسية
وزارة البيئة

التقرير السنوي للآداء لسنة 2022
مهمـــــة البيئـــــة

02 جوان 2023

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

الفهـــــــرس

المحور الأول : تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2022

1.ملخص لأهم الإنجازات الإستراتجية للمهمة.....4

2.نتائج تنفيذ ميزانية المهمة.....9

المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2022

1. نتائج آداء برنامج البيئة و التنمية المستدامة.....14

2. نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.....27

3. نتائج آداء برنامج القيادة و المساندة.....31

4. نتائج تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة.....36

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2022

1-ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة:

تهدف مهمة البيئة إلى حماية النظم البيئية و المحافظة على الموارد الطبيعية عبـــر سياسات وإستراتيجيات و مخططات و برامج لدعم و تشجيع الحفاظ على البيئة و حمايتها و الإستخدام المستـــدام للموارد الطبيعية و العمل على ترسيخ استدامة التنميـــــة من خلال المساهمة في تجسيم الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030 المنبثقة عن الخطة الأممية للتنمية المستدامة 2030. وكذلك النهوض بالتوعية والتثقيف البيئي من خلال برامج التربية والتحسيس والتواصل.

ترتكز إستراتيجية مهمة البيئة على ثلاثة محاور رئيسية و هي:

1- المحور الأول :المساهمة في تحسين إطار العيش و الرفع من جودة الحياة بجميع الأوســـاط و الجهات،

2-المحور الثاني :المحافظة على والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية و إستخدامها بطريقة مستدامة و الحد من تأثيرات التغيرات المناخية،

3-المحور الثالث : المساهمة في تكريس مبادئ التنمية المستدامة.

و تم تقسيم مهمة البيئة إلى برنامجين عموميين هما :

البرنامج 1:برنامج البيئة والتنمية المستدامة و هو البرنامج العملياتي الوحيد الذي يجسم السياسة العمومية في مجال البيئة و التنمية المستدامة

البرنامج 9: برنامج القيادة والمساندة ويتضمن جملــة الوظائف الأفقية التي تقــدم الدعم و المساندة لسياسة البيئة و التنمية المستدامة .

وقد تميزت سنة 2022 بعديد الإنجازات الهامة في مجـــال النهوض بجودة الحيـــاة و تحسين إطار العيش بالوسطين الحضري والريفي عبر عديد المشاريع ذات الطابع الإستراتيجي منها خاصة في مجال تدعيم وتأهيل منشئات التطهير بالبلديات المتبناة وتعميم خدمات التطهير لتشمل المدن غير المتبناة بكافّة الولايات وكذلك مشاريع تحسين نوعية المياه المعالجة بهدف تنمية إعادة استعمالها في كافّة المجالات التّنمويّة.

وفي هذا الإطار، تطورت منظومة التّطهير بالبلاد حيث إرتفع طول الشبّكة العمومية للتطهير التي هي في طور الإستغلال من طرف الدّيوان من 17848 كلم سنة 2021 إلى 17981 كلم سنة 2022 كما بلغ عدد محطات التطهير المستغلّة 125 محطة سنة 2022.

وقد بلغ عدد المرتبطين بالشّبكة العموميّة للتّطهير بكامل تراب الجمهورية 7,7 مليون ساكنا لتبلغ نسبة الرّبط العامة بكامل تراب الجمهورية 64,9% سنة 2022، إلى جانب ذلك تطوّرت كمّية المياه المعالجة سنة 2022 إلى 291 مليون متر مكعّب منها 59 مليون متر مكعّب تمّت إعادة إستعمالها في المجالات الفلاحية والصناعية والسياحية. و تم إنجاز عدة مشاريع هيكلية منها بالخصوص مشروع تطهير 10 مدن متوسطة ومشروع توسيع وتهذيب 19 محطة تطهير و130 محطة ضخ ومشروع تطهير سوسةII و برنامج تطهير المناطق الصناعية و المشروع الخامس لتطهير الأحياء الشعبية وبرنامج التّطهير الرّامي إلى الحدّ من التلوّث بالبحر المتوسّط (DEPOLMED).

أما في مجال النظافة و الجمالية الحضرية فقد تم إنجاز عديد الدراسات في إطار الخطة الوطنية للنهوض بجودة الحياة منها خاصة :

- إعداد الأمثلة الخضراء لدعم التنوع البيولوجي بالمدن وإعادة العمل لاحتساب نسبة المساحات الخضراء بالمدن،
- النهوض بوظيفية المساحات الخضراء ودعم التنوع البيولوجي بالمدن، وفقا لمقتضيات الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية للتصرف في الوسط الحضري.
- تركيز منظومة إعلامية "QGIS" لمتابعة وتقييم المساحات الخضراء بالبلديات النموذجية.
- دراسة لوضع قاعدة بيانات حول متابعة الوضع البيئي بالمدن لتشخيص الوضع الحالي للمدن التونسية وتحديد منهجية وضع قاعدة بيانات حول الوضع البيئي ، وقد أفضت هذه الدراسة إلى إعداد تقرير مفصل للإنطلاق في وضع هذه المنظومة المعلوماتية بالإعتماد على كراس شروط تم ضبطه خلال هذه الدراسة.

كما تم تقديم دعم مباشر للبلديات في إطار النظافة و العناية بالجمالية من طرف وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف و المكلفة بالبرنامج الوطني لنظافة المحيط و جمالية البيئة PNPEE بلغت قيمة جملت التدخلات أكثر من 20 مليون دينارا ، إستفادت منها أكثر من 200 بلدية من جملة حوالي 250 بلدية كان من المتوقع إنتفاعها بتدخلات البرنامج خلال سنة 2022 .

وبالنسبة للحد من التلوث الصناعي فقد تم الشروع في وضع قاعدة بيانات حول متابعة الوضع البيئي بالمدن التونسية و تنفيذ برنامج إرساء منظومة مندمجة لمتابعة أهم المؤسسات الصناعية الملوثة.

كما تحققت نتائج هامة على صعيد ترسيخ وتدعيم مقومات التنمية المستدامة تتمثل بالخصوص في التعريف بكراس شروط للمدن المستدامة والشروع في وضع منصة إلكترونية خاصة بالمدن المستدامة من شأنها أن تساعد البلديات على تبادل الخبرات و الإستفادة من فرص التعاون المتوفرة محليا و وطنيا و إقليميا و دوليا في مجالات تدعيم استعمال الطاقات المتجددة والحد من تبذير المياه و رسكلة وتثمين النفايات بما يسمح بخلق

مهن خضراء جديدة كما ستساعد على تحسين ظروف عيش المتساكنين والحد من استنزاف مجهودات الدولة في مجالي حماية البيئة و نظافة و جمالية المحيط. والاتفاق على برنامج تدخل فائدة بلدية القيروان في اطار تمويل مشترك مع صندوق البيئة العالمية.

وإبرام إتفاقية إطارية بين وزارة البيئة ووزارة التربية تتعلق بدعم تنفيذ برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة. وكذلك التعريف بمنظومة فرز النفايات من المصدر بالوسط المدرسي حيث تم التدخل في أكثر من 400 مؤسسة تربوية وتمكينهم من قرابة 16000 حاوية سعة 120 ل مع انتاج وتوزيع المطويات واللافتات التحسيسية.

أما في مجال تعزيز الاقتصاد الاخضر كركيزة من ركائز التنمية المستدامة فقد تم تنفيذ عديد المشاريع أهمها مواصلة العمل على إرساء الاقتصاد الدائري والابتكار التكنولوجي في المؤسسات الصغرى والمتوسطة في قطاع النسيج في اطار تنفيذ مشروع INTEX وفي اطار مواصلة تنفيذ مشروع STAND UP ومواصلة تنفيذ مشروع دعم ريادة الأعمال المستدامة والدائرية بالجهات Décentralisation حيث تمت مواصلة القيام بعدة عمليات تشخيص الحاجيات للتمكن من تحديد البلديات الأكثر احتياجًا على المستوى الوطني لإنشاء أعمال خضراء و تم خلال سنة 2022 إنجاز 08 دورات تكوينية لفائدة 88 مكونا في مجال بعث المشاريع البيئية المبتكرة الخضراء والدائرية في اطار تدعيم القدرات الوطنية في المجال لمواصلة تكوين ومصاحبة الشبان في مجال بعث مشاريع خضراء الى جانب ذلك تم حشد المتدخلين المحليين للانضمام إلى الشراكة الوطنية للمؤسسات الداعمة لأصحاب المشاريع الخضراء في تونس (PNS)

و كذلك تنظيم ورشة عمل إقليمية حول "بعث المؤسسات في مجال الاقتصاد الأخضر والدائري والأزرق" لفائدة حاملي الشهادات العليا وذلك من 26 الى 28 جويلية 2022 بالتعاون مع منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة "الإيسيسكو"

كما تم تنظيم ندوة دولية عقدت على مدى ثلاثة أيام حول الاقتصاد الأخضر والدائري والأزرق وذلك بالتعاون مع منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) واللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة.

وفي إطار التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تم خلال سنة 2022 الانطلاق في إعداد الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي تم إدراج هذه الاستراتيجية ضمن أولويات المخطط التنموي 2023-2025

و في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي تم تنفيذ عدة مشاريع منها خاصة

مشروع التعاون الإقليمي لمؤشرات المحاسبات البيئية للأنظمة الإيكولوجية في إفريقيا (Copernicea). و دراسة حول إعداد برنامج عمل للنهوض بالمياه الإيكولوجية في إطار مشروع نموذجي حول المحافظة على المياه الإيكولوجية بمنطقة سجنان وفي إطار تنفيذ مكونات الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وسعيا الى مضاعفة الجهود في مجال دعم

حماية الأصناف النباتية والحيوانية المهددة ، تم إعداد دراسة حول القائمة الحمراء للأصناف المهددة بتونس من طيور ونباتات برية.
كما تم جمع عينات وراثية جديدة (366 عينة) أي بزيادة قدرها 60% مقارنة بما تم جمعه في سنة 2021 و اكثار العينات وتوزيعها على المزارعين الراغبين في المحافظة على الاصول المحلية في المزرعة حيث أن عدد الفلاحين المنتفعين بهذا البرنامج بلغ سنة 2022 ثلاثة وخمسين فلاحا (53) وزع البنك الوطني للجينات عليهم مجانا ما قدره 5.13 طن من بذور الحبوب المحلية بهدف إعادة إدماجها في الدورة الفلاحية.
وفي مجال حماية الشريط الساحلي فقد شهدت سنة 2022 مواصلة المتابعة العلمية لبعض الكائنات البحرية بكل من أرخبيل جالطة وارخبيل زمبرة وزمبرتة في إطار مشروع التصرف المبني على النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك والاستخدامات الأخرى للبيئة البحرية في إطار إحداث شبكة للمحميات البحرية والساحلية بالشمال التونسي (طبرقة وجالطة وكاب نيقرو وزمبرة).
كما تم إحداث مركز إستقبال بيئي بمبلغ 790 ألف دينار يعنى بالتعريف بالثروات البحرية بالمنطقة سيكون له دورا رياديا في نشر الثقافة البيئية والتعريف بالخصائص الإيكولوجية والموروث الطبيعي الذي تتميز به منطقة خليج قابس بصفة عامة وسيكون مقر لتنظيم دورات تحسيسية و تكوينية في مختلف المجالات البيئية.
و تم الإنتهاء من إنجاز دراسة لتقييم الوضع لشاطئ مامي واقتراح الحلول الناجعة والمناسبة لحمايته من الانجراف البحري على طول حوالي 2 كلم وبكلفة تقدر بـ 180 ألف دينار (18 شهر).

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة:

تتوزع الإعتمادات المنجزة سنة 2022 حسب طبيعة النفقة على النحو التالي :

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: أ د

بيان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق م أصلي أو تعديلي (1)		المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز% (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	36 000	34 748	-1 252	96,52
	اعتمادات الدفع	36 000	34 737	-1 263	96,49
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	6 050	5 821	-229	96,21
	اعتمادات الدفع	6 050	5 733	-317	94,76
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	295 350	292 107	-3 243	98,90
	اعتمادات الدفع	295 350	292 107	-3 243	98,90
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	12 250	20 884	+8 634	170,48
	اعتمادات الدفع	12 600	18 314	+5 714	145,35
المجموع	اعتمادات التعهد	349 650	353 560	+3 910	101,12
	اعتمادات الدفع	350 000	350 891	+891	100,25

***دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية**

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج

الوحدة: الف دينار

البرامج		تقديرات 2022 (ق.م أصلي أو التعديلي) (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز% (1)/(2)
البرنامج عدد1 : البيئة و التنمية المستدامة	اعتمادات التعهد	338 078	341 898	+3 820	101,149
	اعتمادات الدفع	338 738	340 126	+1 388	100,41
البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	11 572	11 662	90	100,77
	اعتمادات الدفع	11 262	10 765	-497	95,58
المجموع العام (دون موارد ذاتية)	**اعتمادات التعهد**	**349 650**	**353 560**	**+3 910**	**101,12**
	اعتمادات الدفع	**350 000**	**350 891**	**+891**	**100,25**

دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات .

بلغت تقديرات ميزانية مهمة البيئة لسنة 2022 ما قدره 350,000 م.د تعهدا و**349,650** م. د دفعا و تجدر الإشارة إلى أن حوالي 80% من ميزانية المهمة يتم تحويلها للفاعلين العموميين و هي نسبة هامة مقارنة بالميزانية المرصودة للوحدات العملياتية .و بالتالي فإن مساهمة الفاعلين العموميين في تحقيق أهداف المهمة تعتبر مهمة جدا .

و قد بلغت الإعتمادات المنجزة 353,560م.د تعهدا تمثل نسبة .101 % من جملة إعتمادات التعهد وبلغت إعتمادات الدفع المنجزة 350,891 م.د تمثل نسبة 100,35%

تجدر الإشارة إلى أن الإنجازات على مستوى نفقات التأجير بالنسبة لسنة 2022 بقيت في مستوى التوقعات و ذلك بفضل السياسة المعتمدة بالوزارة للتحكم في هذه النفقات من خلال إتخاذ تدابير لتحسين و تطوير طرق و مناهج التصرف في الموارد

البشرية و عد م القيام بإنتدابات جديدة بمختلف هياكل المركزية و الجهوية و المؤسسات و المنشآت العمومية الراجعة لها بالنظر و عدم اللجوء إلى تعويض الشغورات المسجلة خلال سنة 2022 و التحكم في منحة الإنتاج و عدم صرف منحة الساعات الإضافية .

و بالنسبة لنفقات التسيير لسنة 2022 كانت الإنجازات في حدود 94 % و هي قريبة جدا من التوقعات و ذلك نظرا للمجهودات التي قامت بها مختلف هياكل الوزارة لترشيد هذه النفقات من خلال إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية و الإلتزام بما جاء بالمناشير و التراتيب الجاري بها العمل الصادرة في الغرض و التسريع في إجراءات التفويت في السيارات التي أصبحت غير قابلة للإستعمال و مزيد التحكم في نفقات الإستقبالات و الإقامة و المهمات بالخارج و مزيد العمل على ترشيد إستهلاك الطاقة و الضغط على مصاريف التسيير العادي للمصالح الإدارية .

أما الإنجازات على مستوى نفقات التدخلات بالنسبة لسنة 2022 كانت في مستوى التوقعات علما و ان الذسبة الكبيرة من هذه النفقات يتم تحويلها للفاعلين العموميين لتمويل مشاريع التنمية .

و قد بلغت نسبة الانجاز بالنسبة لنفقات الإستثمار 145 % دفعا و هي نسبة تعد مرتفعة و يعود ذلك أساسا لإنجاز عديد التدخلات في إطار صندوق سلامة البيئة و جمالية المحيط .

المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2022

برنامج 1: البيئـــة و التنميـــة المستدامـــة

رئيس البرنامج : السيدة ثريا باشا

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج:30سبتمبر 2022

1-نتـــــائج آداء البرنامـــج:

يهدف برنامج البيئة والتنمية المستدامة إلى ترسيخ مفاهيم ومبادئ حماية البيئة والتنمية المستدامة في السياسات القطاعية والمخططات الوطنية والجهوية والمحلية ودعم الاقتصاد الأخضر ، والمساهمة في تحسين ظروف العيش والارتقاء بجودة الحياة وذلك عبر تحسين جودة الخدمات الحضرية مثل التطهير والتصرف في النفايات والنهوض بأوضاع النظافة والعناية بالجمالية الحضرية و مقاومة التلوث بجميع أشكاله. كما يرمي إلى المحافظة على التنوع البيولوجي و حماية المنظومات الطبيعية و تثمينها وترشيد استغلال الموارد الطبيعية والعمل على الحد من ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي والمساهمة في الحد من المخاطر البيئية والتأثيرات السلبية للكوارث وللتغيرات المناخية.

تم ضبط المحاور الإستراتيجية لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة إنطلاقا من الإستراتيجيات القطاعية في المجال البيئي و خاصة الإستراتيجية الوطنية للبيئة ما بعد 2020 و الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة و مخططات العمل الوطنية المعنية بحماية البيئة و التنوع البيولوجي و مكافحة التصحر و الاقتصاد الأخضر و التغيرات المناخية. وكذلك التعهدات الدولية و خاصة الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في أفق 2030 .كما يندرج البرنامج في إطار تكريس توجهات مخطط التنمية 2021-2026 و بالخصوص تطوير الاقتصاد الأخضر كضامن للتنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة وحماية الثروة الطبيعية وحماية البيئة و المحيط.

المحور رقم 1: المساهمة في تحسين جودة الحياة بالوسط الحضري و الريفي
المحور رقم 2: المحافظة على الأوساط الطبيعية والتنوع البيولوجي و مكافحة التصحرو تدهور الأراضي
المحور رقم 3 : المساهمة في ترسيخ مسارات التنمية المستدامة

تجدر الإشارة إلى أن تجسيم هذه المحاور يتم من قبل الوحدات العملياتية و بصفة أساسية من قبل الفاعلين العموميين حيث يساهم كل من الديوان الوطني للتطهير و الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات في تحقيق المحور الإستراتيجي الأول .

حيث يعمل الديوان الوطني للتطهير على الرفع من نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالولايات ذات النسب المنخفضة مقارنة بالمعدل الوطني وتعميم خدمات التّطهير وتحسين نسبة الربط بالبلديات المتبناة من طرف الديوان؛ وتدعيم البرامج الخاصة بتطهير الأحياء الشّعبيّة والمناطق الرّيفيّة ذات السّكن المجمّع؛ وتحسين نوعية المياه المعالجة و تطوير إعادة إستعمالها في المجالات التنموية ومقاومة التلوث الصناعي السائل .

كما تساهم الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات في تكريس هذا التوجه الإستراتيجي عبر إنجاز وحدات معالجة النفايات (المصبات المراقبة) ومراكز التحويل وتوسعة المصبات المراقبة وغلق واعادة تهيئة المصبات العشوائية وتطويـــر منظومـــات قائمة ووضع منظومات جديدة للتشجيــع على تثمين النفايــات و رسكلتها وانجاز وحدات معالجة وتثمين للنفايات المنزلية والمشابهة وتأهيل وحدات معالجة النفايات الصناعية والخاصة .

كما تساهم وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي في المحور الإستراتيجي الثاني من خلال حماية الشريط الساحلي من الإنجراف ومن تأثيرات التغيرات المناخية . ورصد تطوّر الأنظمة البيئية الساحلية والبحرية والمحافظة على المنظومات البيئية الساحلية والبحرية والتصرف المستدام فيها و التوقي من المخاطر الممكن أن تحدث من جّراء الارتفاع السريع لمستوى سطح البحر الناتج عن الانحباس الحراري و التغيرات المناخية

و في إطار النهوض بالمناطق الطبيعية والمحافظة على الرصيد الوطني من التنوع البيولوجي تعمل وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي على إنجاز البرنامج الخاص بإحداث محميات بحرية وساحلية يشتمل على عدة مناطق.

كما يساهم مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة في ترسيخ دعائم التنمية المستدامة و ذلك عبر تركيز نظام وطني لنقل و تطويع التكنولوجيات البيئية و تثمين نتائج البحث العلمي وإرساء منظومة وطنية للتجديد والتحويل التكنولوجي البيئي . وكذلك عبر تطوير اليات التكوين والمصاحبة لبعث مشاريع خضراء ذات جدوى اقتصادية واجتماعية وبعث مؤسسات بيئية مجددة. وتركيز أساليب نظيفة للإنتاج وترشيد استغلال المواد الأولية والترفيع في نسبة استهلاك الطاقات المتجددة، وتثمين النفايات فضلا عن تحفيز القطاعات الواعدة الكفيلة بخلق مواطن شغل صديقة للبيئة. والمساهمة في ادارة منصة وطنية للتعريف بالمهن البيئية وأقلمتها مع متطلبات الشغل ومأسستها والتشجيع على ريادة الأعمال الخضراء.

- **الهدف الاستراتيجي 1.1: المساهمة في ترسيخ وتدعيم مقومات التنمية المستدامة.**

<u>علاقة الهدف بالمحاور الإستراتيجية للبرنامج و تحليل إجمالي لدرجة تحققه:</u>

هذا الهدف يعكس المحور الإستراتيجي الاول للبرنامج والمتعلق بالمساهمة في ترسيخ دعائم التنمية المستدامة عبر جملة من المسارات تتمثل خاصة في التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة و التربية من أجـــل التنمية المستدامة و النهوض بأنماط الإنتاج و الإستهلاك المستدام و الشراءات العمومية المستدامة.

ويمكن إعتبار درجة تحقق هذا الهدف مقبولة إجمالا بالإعتماد على نسبة تحقيق مؤشرات قيس الآداء الخاصة به.

المؤشر 1.1. 1: نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد المخطط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نسبة	٪08	٪10	٪12	٪12	٪100	٪16	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2022:

بلغت نسبة تحقيق المؤشر بـ12٪ و هي تمثل نسبة إنجاز 100٪. وهي نسبة مقبولة و يفسر ذلك خاصة بقيام الإدارة العامة للتنمية المستدامة بمساعدة مجموعة من الخبراء مع مكتب دراسات بمصاحبة البلديات المنخرطة بصفة طوعية في مسار الأجندا 21 محلية وهي بلديات العامرة من ولاية صفاقس والمعقولة من ولاية باجة والوسلاتية من ولاية القيروان وحمام سوسة من ولاية سوسة ودقاش من ولاية توزر والخليدية من ولاية بن عروس.

المؤشر 1.1. 2 : عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة

المؤشر 1.1. 2 : عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
عدد	0 (360)	120 (480)	120 (600)	0 (360)	٪0	120 (840)	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2022:

هذا المؤشر لم يسجل أي إنجازات خلال سنة 2022 و ذلك يعود بالأساس إلى عدم توصل الإدارة العامة للتنمية المستدامة لإبرام صفقة بالتفاوض المباشر مع مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة قصد تنظيم 6 دورات تكوينية في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة بكل من تونس وصفاقس وباجة وقابس وسوسة والقيروان بناء على جملة الضوابط المرجعية المعدة للغرض مما انجر عنه تأجيل الدورات التكوينية المبرمجة سنة 2022 إلى سنة 2023 وسيتم اعتماد إجراءات الاستشارات العمومية للغرض.

المؤشر 1.1 .3 عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل تنمية المستدامة

المؤشر 1.1 .3 عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل تنمية المستدامة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
عدد	0 (400)	0 (400)	48 (448)	12 (412)	٪25	48 (544)	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2022:

تقدر نسبة تحقيق المؤشر ب٪25 وهي أقل من النسبة المبرمجة و يعود ذلك بالأساس إلى أن طبيعة التدخلات التي تم إنجازها سنة 2022 لم تنعكس على الترفيع في عدد المؤسسات التربوية المنخرطة بشبكة المدارس المستدامة ولا على المؤشر حيث أنه لم يتم تجديد الصفقة الإطارية التي أبرمتها وزارة البيئة سابقا مع مزودين و التي مكنت من إنجاز عديد التدخلات في عدة مدارس في كل ولايات الجمهورية والمتعلقة بتهيئة حدائق بيئية مدرسية. وقد تم التركيز عوضا عن ذلك سنة 2022 على النهوض والتعريف بمنظومة الفرز الانتقائي للنفايات بـ400 مؤسسة تربوية قديمة بالشبكة وموزعة على مختلف الولايات في إطار تنفيذ برنامج التعاون التونسي البرتغالي الممول عن طريق هبة. هذا مع إضافة بعض المؤسسات الجديدة بتنظيم تظاهرات تحسيسية وتمكينها من منظومة فرز تتضمن جهاز نموذجي لتثمين

النفايات العضوية بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات كما تم اعداد وتوزيع عدد هام من الدليل التوجيهي للمكون في مجال التربية البيئية مباشرة أو عن طريق وزارة التربية.

المؤشر 1.1 .4: نسبة تقدم إعداد و متابعة تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

المؤشر 1.1 .4: نسبة تقدم إعداد و متابعة تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر							
وحدة المؤشر	**انجازات 2020**	**إنجازات 2021**	**تقديرات 2022 (1)**	**إنجازات 2022 (2)**	**إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)**	**القيمة المستهدفة(*)**	**السنة**
نسبة	٪76	٪81	٪82	٪82.6	٪100,73	٪85	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2022:

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ100,73٪ و هي نسبة تعد إيجابية و يرجع ذلك خاصة إلى استكمال تنظيم عدد 02 دورات تكوينية في مجال المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمنظمات لفائدة حوالي 50 مستفيد من ممثلي المؤسسات العمومية والخاصة والهياكل والمنشآت الادارية المعنية بمجال المسؤولية المجتمعية للمنظمات والمؤسسات .و انجاز مطويات اتصالية باللغتين العربية والفرنسية للتعريف بدور المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والتحسيس حول الاستراتيجية الوطنية المعدة في الغرض، و تم استكمال انجاز التقارير الاوليين الخاصة بالدليلين التوجيهيين وذلك حسب القطاعات الواعدة التي تم تحديدها ضمن الدراسة الاستراتيجية للاقتصاد الأخضر (الماء والتطهير، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال) .كما تم تمت مراجعة الضوابط المرجعية وكراس الشروط الخاص بمصاحبة حوالي 50 من الباعثين الشبان الراغبين في الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر بولايات الكاف وجندوبة وسليانة في إطار أنشطة مكتب المساندة للاقتصاد الأخضر مع العلم أنه سبق وتم الإعلان عن طلب العروض غير أنه أفضى الى عرض غير مثمر وسيتم إعادة نشر طلب العروض وفق صيغته الجديدة.

اهم الإشكاليات المعترضة لتحقيق الهدف و الإجراءات التي سيتم إتخاذها لتجاوزها:

و بناء على نتائج المؤشرات سالفة الذكر في مجال ترسيخ و تدعيم مقومات التنمية المستدامة يمكن القول ان درجة تحقق هذا الهدف تعد مقبولة إجمالا بفضل المجهودات التي قامت بها الإدارة العامة للتنمية المستدامة و سعيها لإنجاز مختلف المشاريع و الأنشطة المبرمجة و ذلك رغم العراقيل التي تحول دون ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة في أغلب القطاعات الاقتصادية، و التي ساهمت في تعثر مبادرات إدماج الأبعاد البيئية والاجتماعية في أغلب الأنشطة الاقتصادية. و التي من ضمنها عدم فهم و تبني العديد من الأطراف المتدخلة في هذا المجال لمبادئ و مفاهيم التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ضعف نجاعة البرامج الاتصالية التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة قصد تقريبه من المواطنين وجعله ثقافة بينهم.

وقصد تجاوز هذه الصعوبات التي أثرت على نسق تقدم هذا الهدف يقترح تفعيل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة نظرا للدور الهام الذي من المنتظر أن تلعبه فيما يخص بمدى الالتزام القطاعات بتجسيم مبادئ التنمية المستدامة ضمن السياسات القطاعية ومخططات التنمية والاتفاقيات التي تبرمها تونس في المستقبل مع الأطراف الأجنبية ذات العلاقة بالتنمية.

كما أن دعم الإدارة العامة للتنمية المستدامة بالموارد البشرية يعد ضروري لتحسين الأداء وتنفيذ البرامج والمشاريع سواء الممولة عن طريق ميزانية الدولة أو الممولة في إطار اتفاقيات التعاون الدولي وكذلك لمجابهة طلبات المشاركة في مشاريع وبرامج في قطاعات ووزارات أخري في علاقة بموضوع التنمية المستدامة.

الهدف الاستراتيجي 2.1: المساهمة في النهوض بجودة الحياة و تحسين إطار العيش بالوسطين الحضري و الريفي

علاقة الهدف بالمحاور الإستراتيجية للبرنامج و تحليل إجمالي لدرجة تحققه:

هذا الهدف يعكس المحور الإستراتيجي الأول للبرنامج و المتعلق بالمساهمة في تحسين جودة الحياة بالوسط الحضري و الريفي و ذلك عبر دعم المجهود البلدي في مجال بعث المساحات الخضراء وتجميل مداخل المدن والمسالك الرئيسية، وصيانة وتأهيل المنتزهات الحضرية ، و تحسين التصرف في مختلف النفايات، و تعميم خدمات التطهير لتشمل سائـــر المناطق البلدية . ومراقبة كل مصادر التلوث و تحسين طرق وآليات الوقاية و المراقبة البيئية . وإزالة التلوث الصناعي ببعض المواقع و تحسين الوضع البيئي ببعض الوحدات الصناعية الأكثر تلويثا للبيئة، ومتابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية

و يمكن أن نعتبر أن درجة تقدم تحقق هذ الهدف تعد مقبولة و ذلك باعتبار أن مؤشرات قيس الآداء الخاصة به قد سجلت النتائج التالية:

المؤشر 1. 2.1: نسبة الربط بشبكة التطهير

تبعا لتعميم النظام البلدي ليشمل كامل تراب الجمهورية مما نتج عنه توسع المجال الترابي لـ 186 بلدية وحتّى يعكس المؤشّر حقيقة وضعية التطهير بكامل تراب الجمهورية التونسية، تمّ إعتماد المؤشّر "نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بكامل تراب الجمهورية " عوضا عن مؤشّر "نسبة الربط بشبكة التطهير بالبلديّات المتبناة" الذي يقتصر على البلديات المتبنّاة من طرف الدّيوان والبالغ عددها حاليّا 193 بلدية من جملة 350 بلدية. علما بأنّ المؤشّر المعتمد لقطاع التطهير بالتقرير السنوي حول مؤشّرات البنية الأساسية هو "نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بكامل تراب الجمهورية "

وبالتالي فقد تمّ تحيين جدول متابعة إنجاز المؤشّر كما يلي:

المؤشر 2.1 .1 : نسبة الربط بشبكة التطهير							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نسبة	٪64.2	٪64.5	٪63.7	٪64.9	٪101	91،3	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2022:

(*): تمّ تحيين إنجازات نسبة الربط بكامل تراب الجمهورية لسنتي 2020 (64,2% عوضا عن 63,0%) و2021 (64,5% عوضا عن 63,2%) تبعا لتحيين معطيات المعهد الوطني للإحصاء.

و قد تطوّرت نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بكامل تراب الجمهورية إلى 64,9 % في موفى سنة 2022 أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 101% و هي نسبة إيجابية تعكس المجهود المبذول في مجال تحسين خدمات التطهير في كل ولايات الجمهورية. و ذلك بفضل إنجاز عديد المشاريع المتعلقة بتوسيع و تهذيب شبكات التطهير

بالنسبة لأشغال توسيع الشبكة تمّ الإنتهاء من أشغال مدن دوار هيشر وبالحمامات وبني خيار ودار شعبان الفهري ومواصلة الأشغال بقمرت ورواد وانطلاق الأشغال ببن عروس والزهراء وحمام الشطّ وبنبلة والقصيبة-الثريات وهرقلة ؛

أما بالنسبة لأشغال تهذيب وتجديد الشبكة تمّ الإنتهاء من الأشغال بمدن بنبلة المنارة والمهدية والقيروان وجرجيس وولاية نابل ومواصلة الأشغال بجبل الجلود وأريانة (برج البكوش وأريانة المدينة وأريانة الجديدة) وسوسة (الطريق السياحية بحمام سوسة) والحامّة نفطة وتوزر ودقاش وانطلاق الأشغال بمدن طبلبة والبقالطة والمكنين زرمدين وسوسة وولاية بن عروس.

- المشروع المندمج لتطهير بحيرة بنزرت: إنتهاء الأشغال العاجلة لتهذيب وتدعيم شبكات التطهير ببنزرت
- مشروع تطهير مدينتي بن قردان والقطار: إنتهاء أشغال محطة تطهير القطار ودخلت حيز الإستغلال كما إنتهت أشغال محطة تطهير بن قردان وتجربتها وتشغيلها سيتم بعد ربطها بالتيار الكهربائي
- برنامج توسيع وتهذيب شبكات التطهير بالمدن المتبناة لـ 10 ولايات (ولايات بنزرت وزغوان وباجة وسليانة والكاف وجندوبة والقصرين وسيدي بوزيد وصفاقس وقبلي): مواصلة أشغال محطة التطهير بسليانة وانطلاق أشغال توسيع وتهذيب محطة التطهير بمجاز الباب.
- مشروع تطهير مدينتي تاكلسة وتيبار: إنطلاق أشغال محطة تطهير وشبكة تحويل المياه المعالجة بتيبار.

المؤشر 2.1 .2: نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها وتحويلها لوحدات المعالجة

المؤشر 2.1 .2: نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها و تحويلها لوحدات المعالجة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نسبة	٪82	٪83	٪83	٪84	٪101،20	٪84	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2022:

لم يسجل هذا المؤشر ارتفاعا منذ سنة 2020، وذلك نظرا لتراجع الكميات المودعة خاصة بمصب تونس الكبرى، الذي سجل نقصا بحوالي 50 ألف طن ويعود تراجع الكميات المودعة ببعض وحدات المعالجة لأسباب فنية تتمثل بالأساس في اتخاذ الوكالة اجراء بعدم قبول بعض أصناف النفايات المشابهة والمتأتية خاصة من الوحدات الصناعية على اثر الحريق الذي نشب بالمصب المراقب بجبل شاكير وذلك تفاديا لتفاقم الاشكال منذ شهر جوان 2019، كما يمكن تفسير عدم تطور الكميات التي يتم ايداعها بوحدات المعالجة بتواصل توقف عديد المشاريع المتعلقة بمعالجة النفايات المنزلية والمشابهة بعديد المناطق وخاصة مشاريع انجاز مراكز التحويل بعديد الولايات

وتجدر الإشارة أن نسبة كميات النفايات المودعة بوحدات المعالجة شهدت انخفاضا نسبيا في مختلف المصبات خاصة وان أغلب المصبات بلغت الطاقة القصوى للاستيعاب حيث أنه بدون وجود مساحات كافية للردم فإن عدد المصبات العشوائية في ارتفاع، كما أن اشكال مصب عقارب وغلقه في سبتمبر 2021 أثر بشكل كبير في عدم تطور هذه النسبة.

وللمحافظة على النسق الحالي، وفي انتظار انجاز مختلف وحدات المعالجة والتثمين الجديدة، فإن الوكالة قامت خلال سنة 2022 بتنفيذ مشاريع توسعة للخانات لتمكين المنشآت من قبول الكميات الإضافية، وقد تم الانطلاق في انجاز أشغال توسعة كل من وحدات نابل وسوسة والقيروان وبنزرت في مرحلة أولى، كما أن الوكالة وبدعم من سلطة الإشراف تسعى مع مختلف البلديات والسلط الجهوية بصفاقس لحل الاشكال الناجم على غلق المصب المراقب بعقارب وتفادي تأثيراته البيئية الناتج على الالقاء العشوائي للفضلات المنزلية والرجوع الى المصبات العشوائية.

المؤشر 2.1 .3: عدد الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشأنها برامج الحد من التلوث

المؤشر 2.1 .3: عدد الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشأنها برامج الحد من التلوث							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
عدد	2	4	6	7	٪116،66	9	2024

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2022:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر ب % 116 بالنسبة لسنة 2022 و هي نسبة تعتبر مقبولة .

اهم الإشكاليات المعترضة لتحقيق الهدف و الإجراءات التي سيتم إتخاذها لتجاوزها:

و بناء على نتائج المؤشرات سالفة الذكر في مجال النهوض بجودة الحياة و تحسين إطار العيش بالوسطين الحضري و الريفي ، يمكن القول ان درجة تحقق هذا الهدف تعد مقبولة إجمالا بفضل المجهودات التي قام بها الديوان الوطني للتطهير لتحسين نسبة الربط بشبكة التطهير و الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات في مجال تحسين التصرف في النفايات و خاصة النفايات المنزلية و كذلك الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة التي سعت لإنجاز مختلف المشاريع و الأنشطة المبرمجة .

و تجدر الإشارة إلى أن هناك عديد الصعوبات و العراقيل التي تؤثر على التقدم في تحقيق هذا الهدف و خاصة في مجال التطهير و التصرف في النفايات .

بالنسبة لخدمات التطهير تتمثل اهم الصعوبات في ضعف نسب الرّبط بالشّبكة العموميّة للتّطهير ببعض الولايات وبعض البلديات وافتقار العديد من البلديات الصغرى والتجمعات التي كانت ريفية لخدمات التطهير خاصة بعد إحداث 86 بلدية جديدة. وكذلك تقادم شبكات التّطهير التي أصبحت عرضة إلى العديد من الاختلالات مما أثّر سلبا على نوعية الخدمات المسداة وتكاليف الاستغلال. إضافة إلى تجاوز بعض محطات التطهير القديمة طاقاتها القصوى نظرا للتطور العمراني والاقتصادي مما أثر سلبا على مردودية المحطات ونوعية المياه المعالجة.

بالإضافة إلى التّأثير السّلبي للتلوّث الصّناعي السّائل على منشآت التّطهير حيث يتواصل صرف المياه المستعملة الصّناعيّة شديدة التلوّث بالشّبكة ممّا يؤثّر سلبا على محطّات التّطهير ونوعيّة المياه المعالجة المخصّصة للريّ أو الملقاة في الوسط الطّبيعي.

كما يلاحظ ضعف نسبة إعادة استعمال المياه المعالجة والبالغة حاليّا حوالي 20%، ويعود ذلك لمحدودية الطلب مقارنة بالكميات التي يتم إنتاجها من قبل الديوان و المطابقة لمواصفات الجودة .

اما في مجال التصرف في النفايات تتمثل اهم الإشكاليات في عدم إيفاء بعض البلديّات بإلتزاماتها الماليّة مما يتسبّب في ضعف استخلاص هذه الموارد الماليّة مما ينعكس سلبا على قدرة الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات على خلاص الشركات المستغلة للمصبّات المراقبة ومراكز التحويل التابعة لها طبقا للصفقات المبرمة في الغرض.

إضافة إلى بلوغ أغلب المصبات المراقبة لطاقة إستيعابها القصوى مع عدم توفر مساحات إضافية للتوسع وتزايد الكميات الواردة سنويا ورفض التجمعات السكنية المتاخمة للمصبات المراقبة لمواصلة استغلالها.

كما أن انجاز وحدات المعالجة والتثمين الجديدة والمراكز المرحلية لجمع ونقل النفايات المنزلية يشهد عدة صعوبات نظرا لطول اجراءات تغيير صبغة الأراضي المزمع تخصيصها في الغرض أو عدم إقتراح مواقع جديدة من طرف السلط المحلية.

اما أهم الإشكاليات في مجال الوقاية و الحد من التلوث فهي غياب استراتيجية مراقبة بيئية شاملة و موحدة على مستوى قطاعي وعدم ملائمة منظومة التقييم البيئي للمشاريع مع المستجدات على المستويين الوطني والدولي وغياب بعض المواصفات البيئة في مجال التربة والتلوث الضوضائي و الانبعاثات من المصدر وتداخل المهام بين مختلف هياكل الرقابة المتدخلة في الميدان البيئي.

تتمثل أهم التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز الإشكاليات والصعوبات ما يلي:

في مجال التطهير برمجة العديد من البرامج و المشاريع لتأهيل شبكات التطهير بالبلديات المتبناة بمختلف ولايات الجمهورية و مواصلة توسيع شبكات التطهير بالبلديات المتبناة مع إعطاء الأولوية للولايات ذات نسب الربط التي لا تزال دون المعدل الوطني و مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتطهير الأحياء الشعبية و تطهير المدن المتوسطة و المدن الصغرى و خاصة بالمناطق الداخلية و تطهير التجمعات السكنية التي كانت ريفية .و توسيع و تهذيب المحطات التي تجاوزت طاقتها القصوى و تهذيب المحطات المتقادمة .و تنفيذ برنامج التصرف في السكب الصناعي السائل .و تطوير طرق المعالجة الحالية و تأهيلها بإستعمال التكنولوجيات الحديثة المقتصدة للطاقة .

أما في مجال التصرف في النفايات فيقترح توسعة المصبات الحالية لقبول كميات إضافية من النفايات، و إيجاد حلول للمشاكل العقارية عبر تشريك كل الأطراف المعنية والعمل على إنجاز وحدات معالجة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة ومزيد تشجيع الخواص على التثمين وتركيز وتطوير المنظومات الخاصة.

كما يقترح تطوير منظومة التقييم البيئي للمشاريع وملائمتها مع المستجدات على المستويين الوطني والدولي عبر مراجعة الأمر المنظم لدراسة المؤثرات على المحيط والأمر المنظم للخبراء المراقبين. وإخضاع كل الأنشطة التي تمثل مصدرا لمضاعفات سلبية هامة لإجراءات التقييم البيئي. وإدراج المتابعة البيئية للتثبت من مدى احترام انجاز الإجراءات البيئية وإلزام أصحاب المشاريع والباعثين على القيام بالمتابعة البيئية الذاتية وتقديم تقارير متابعة دورية في الغرض.

و كذلك تطوير منظومة المراقبة البيئية و ذلك قصد مزيد تحسين مردوديّة ونجاعة تدخل الخبراء المراقبين بهدف تغطية كافة المناطق والقطاعات الملوثة ذات الأولوية بالبلاد، وتطوير و سائل و آليات المراقبة البيئية من خلال مزيد تدعيم المنظومة من الناحية المؤسساتية و الهيكلية.

و إعداد استراتيجية المراقبة البيئية تأخذ بعين الاعتبار الأهداف و ضبط برنامج عمل يقع من خلاله تحديد مجالات تدخل الأجهزة الرقابية علاوة على تمكين تدعيم حيادية المنظومة على غرار مؤسسات المراقبة الأخرى. ومراجعة الإجراءات الزجرية و تعديل مقادير الخطايا المستوجبة للمخالفات البيئية لملائمتها بما يتماشى مع جسامة المخالفة و جعلها أكثر فاعلية.

الهدف الاستراتيجي 3.1: المحافظة على التنوع البيولوجي والمنظومات الإيكولوجية و تثمينها.

علاقة الهدف بالمحاور الإستراتيجية للبرنامج و تحليل إجمالي لدرجة تحققه:

هذا الهدف يعكس المحور الإستراتيجي الثاني للبرنامج المتعلق بالمحافظة على الأوساط الطبيعية والتنوع البيولوجي و مكافحة التصحر و تدهور الأراضي و ذلك عبر المحافظة على المنظومات الإيكولوجية من كل مظاهر التدهور و ترشيد التصرف في الموارد الطبيعية و المحافظة على الموروث الجيني الوطني، و تطوير المواقع الطبيعية المتميزة و تثمينها.و السهر على تنفيذ برنامج العمل الوطني للتنوع البيولوجي . و يمكن إعتبار درجة تحقق هذا الهدف مقبولة إجمالا بالإعتماد على نسبة تحقيق مؤشرات قيس الآداء الخاصة به.

المؤشر 3.1 .1: نسبة تقدم الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي و تثمينه

المؤشر 3.1 .1: نسبة تقدم الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي و تثمينه							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نسبة	٪10	٪20	٪40	٪20	٪50	٪80	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2022:

بلغت الإنجازات المحققة 20٪ و هي أقل من التقديرات و التي كانت في حدود 40 ٪ و يفسر ذلك خاصة بعدم إنجاز عديد المشاريع و الدراسات و التدخلات المبرمجة نتيجة

عدم التوصل إلى تعبئة التمويلات اللازمة و خاصة الهبات الخارجية لتنفيذ الإستراتيجية و برنامج العمل الوطني لحماية التنوع البيولوجي.

المؤشر 3.1 .2: عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي

المؤشر 3.1 .2: عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
عدد	3	5	6	6	٪100	7	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2022:

تقدر نسبة تحقيق المؤشر بـ 100 ٪ و هي نسبة إيجابية و ذلك يرجع بالأساس إلى إنجاز عديد التدخلات و الأنشطة المبرمجة و المتمثلة خاصة في إعداد الملفات الخاصة بالمنظومات الطبيعية المقترح إدراجها كنظم زراعية ذات أهمية عالمية و هي غار الملح و دجبة و كسرى و السرج و قفصة.

اهم الإشكاليات المعترضة لتحقيق الهدف و الإجراءات التي سيتم إتخاذها لتجاوزها:

و بناء على نتائج المؤشرات سالفة الذكر في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و تثمينها ، يمكن القول ان درجة تحقق هذا الهدف تعد مقبـــولة إجمالا بفضل المجهودات التي قامت بها الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة و سعيها لإنجاز مختلف المشاريع و الأنشطة المبرمجة و ذلك رغم عديد الصعوبات و العراقيل التي أثرت على تحسين الآداء و المتمثلة بالخصوص في غياب قانون إطاري وطني حول التنوع البيولوجي و عدم إحراز تقدم كبير في تنفيذ عديد الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال التنوع البيولوجي و ضعف التنسيق بين مختلف الأطراف المتداخلة و عدم الحصول على التمويلات الخارجية اللازمة و خاصة الهبات من قبل الممولين الأجانب على الصعيد الدولي .

و قصد تجاوز الإشكاليات و الصعوبات المعترضة لتحقيق هذا الهدف يقترح وضع و تنفيذ خطط متكاملة لحماية الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي ومقاومة تدهور الأراضي على الصعيدين الوطني و المحلي بالشراكة مع مختلف الأطراف الفاعلة في المجال ، و العمل على إعداد حافظة المشاريع خاصة بالتنوع البيولوجي و مقاومة التصحر و عرضها على الممولين للحصول على تمويلات خارجية .

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

تتوزع الإعتمادات المنجزة حسب طبيعة النفقة على النحو التالي:

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م أصلي أو تعديلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	29 590	28 735	-855	97,10
	اعتمادات الدفع	29 590	28 735	-855	97,10
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	3 413	2 891	-522	83,82
	اعتمادات الدفع	3 413	2 890	-523	84,67
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	294 815	291 605	-3 210	98,91
	اعتمادات الدفع	294 815	291 605	-3 210	98,91
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	10 260	18 667	8 407	181,94
	اعتمادات الدفع	10 920	16 896	5 976	154,72
المجموع	اعتمادات التعهد	**338 078**	**341 898**	**3 820**	**101,13**
	اعتمادات الدفع	**338 738**	**340 126**	**1 388**	**100,41**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد2
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة
(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2022 ق.م أصلي أو تعديلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1)-(2)	نسبة الانجاز % (1)/(2)
البرنامج الفرعي 1: جودة الحياة والتنمية المستدامة	نشاط عدد 1: دعم سياسات البيئة والتنمية المستدامة	3.798000	3.184.689,022	-613.310,978	83,85
	نشاط عدد 2: تحسين جودة الحياة	6 000000	15.411.618,257	+9411618,257	256,86
	نشاط عدد 3: المحافظة على التنوع البيولوجي والتغيرات المناخية	1.355000	1.225.383,420	-129.616,580	90,43
	نشاط عدد 4: المحافظة على الموارد الجينية	3659000	1.529.000	-2130000	41,79
	نشاط عدد 5: التنمية المستدامة	900.000	135.353,330	-764.646,670	15,04
	نشاط عدد 6: التصرف في المياه المستعملة	225.700.000	193.216.000	-32.484.000	85,61
	نشاط عدد 7: التصرف في النفايات	49.500.000	92.264.753,178	+42.764.753,178	186,40
	نشاط عدد 8: المراقبة والمتابعة والوقاية من التلوث	20.110.000	18.393.717	-1.716.283	91,46
	نشاط عدد 9: حماية الشريط الساحلي والمنظومات البيئية	22.276.000	9.375.500	-12.900.500	42,09
	نشاط عدد A: نقل وأقلمة وتجديد التكنولوجيا الخضراء	5.440.000	5.390.000	-50.000	99,08
المجموع		**338738000**	**340.126.014,207**	**+1.483.014,207**	**100.43**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

بلغت تقديرات ميزانية برنامج البيئة و التنمية المستدامة **338,078**م.د تعهدا و**338,738**م. د دفعا سنة 2022 و تجدر الإشارة إلى أن حوالي 84% من ميزانية البرنامج يتم تحويلها للفاعلين العموميين و هي نسبة هامة مقارنة بالميزانية المرصودة للوحدات العملياتية .و بالتالي فإن مساهمة الفاعلين العموميين في تحقيق أهداف البرنامج تعتبر مهمة جدا .

و قد بلغت الإعتمادات المنجزة 341,898م.د تعهدا تمثل نسبة 101 % من جملة إعتمادات التعهد وبلغت إعتمادات الدفع المنجزة 340,126م.د تمثل نسبة 100% .

كما تم تجميد نسبة من الإعتمادات المرسمة تقدر بـــ 50% شملت أساسا نفقات التدخلات و نفقات الإستثمار و قد أثرت عملية التجميد على نسق تنفيذ المشاريع المتواصلة و الجديدة و أثرت سلبا على آداء البرنامج .

يجدر بالذكر أنه تم توفير إعتمادات تكميلية تقدر بـــــ 435 ألف دينارا و تحويل إعتمادات تقدر بـــ 90 ألف دينارا من قسم التأجير إلى قسم التسيير و ذلك لخلاص المعلوم السنوي لكراء المقر الفرعي الجديد للوزارة.

أما نفقات التأجير المنجزة فقد بلغت 28,735 م د تمثل نسبة 97 %أي في حدود التوقعات و ذلك بفضل التحكم في هذه النفقات من خلال الإجراءات المتخذة على مستوى المهمة.

بالنسبة لنفقات التسيير فقد بلغت الإعتمادات المنجزة دفعا 2.890 م د تمثل نسبة 84 % أي في حدود التوقعات و ذلك نظرا للمجهودات التي قام بها مختلف المتدخلين لترشيد هذه النفقات .

اما بالنسبة لنفقات التدخلات فقد بلغت الإعتمادات المستهلكة 291,605 م د تمثل نسبة 98% و هي تعتبر إيجابية بالمقارنة مع التقديرات. علما وأن هذه الإعتمادات تحول جلها للفاعلين العموميين لإنجاز المشاريع التنموية .

أما الإنجازات على مستوى نفقات الإستثمار فقد بلغت 896, 16 م د تمثل نسبة 154% وهي أكثر من التوقعات و يفسر ذلك خاصة بإحراز تقدم في تنفيذ المشاريع المبرمجة وعديد التدخلات خاصة في إطار صندوق سلامة البيئة و جمالية المحيط و هو ما أثر إيجابا على تحسين آداء البرنامج خاصة في مجال تحسين جودة الحياة و مقاومة كل أشكال التلوث و الإزعاجات و الحد من التغيرات المناخية و الكوارث الطبيعية.

بالنسبة لتنفيذ الميزانية على مستوى الأنشطة تجدر الإشارة ان النشاط عدد 5(التنمية المستدامة) سجل نسبة إنجاز تقدر بـ 15،04 ٪مقارنة بالتوقعات و هي نسبة ضعيفة جدا و ذلك يرجع إلى أساسا إلى عدم تنفيذ عديد المشاريع و الدراسات المبرمجة في الميزانية.

وبالنسبة للنشاط7 (التصرف في النفايات) فقد سجل نسبة إنجاز مرتفعة حيث بلغت 186,40٪ و يرجع ذلك خاصة بالمصاريف المنجزة في إطار صندوق مقاومة التلوث.

البرنامج 9: القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: دلندة عز الدين

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: 11أكتوبر 2021

1- نتائج أداء البرنامج:

يتضمن هذا البرنامج جميع المصالح التي تقوم بإسداء خدمات و مساندة البرامج العملياتية في تحقيق أهدافها، كما يضطلع هذا البرنامج بتأمين تسع وظائف أفقية و مشتركة بين الوزارات و هي على التوالي: الموارد البشرية، المنظومات المعلوماتية، القيادة، الشؤون العقارية، الخدمات اللوجيستية ، الشؤون المالية ، الشؤون القانونية ، الشراءات و الإتصال.

بالنسبة لوزارة البيئة فإن برنامج القيادة والمساندة هو برنامج أفقي يسهر على تقديم الدعم والمساندة للبرامج العملياتية التي تترجم السياسات العمومية للوزارة من أجل تحقيق أهدافها وبلوغ مؤشرات الآداء المبرمجة. اضافة الى ذلك فهو الكفيل بضمان ديمومة ميزانية المهمة و ضمان التنسيق بين مختلف البرامج لضمان التصرف الأمثل في الموارد المرصودة للمهمة.

يرتكز برنامج القيادة و المساندة على محورين استراتيجيين:

المحور الأول يتعلق بضمان حوكمة المهمة و برامجها و المحور الثاني يتعلق بضمان التصرف الناجع في موارد المهمة.

- **الهدف الاستراتيجي 1.9: تحسين حوكمة المهمة:**

علاقة الهدف بالمحاور الإستراتيجية للبرنامج و تحليل إجمالي لدرجة تحققه:

هذا الهدف يجسم المحور الإستراتيجي الأول وهو ضمان حوكمة المهمة و برامجها و يعكس التوجه الإستراتيجي للسياسة العمومية في مجال ضمان حوكمة المهمة و برامجها

تعتبر درجة تحقق الهدف جيدة حيث أنه تم إنجاز مؤشر النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية و تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ100٪بالنسبة لمؤشر التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة.

المؤشر 1.9 .1 النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية

المؤشر 1.9 .1 النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نسبة			٪50	%50	100%	٪80	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

تم تحقيق تقديرات هذا المؤشر و ذلك من خلال الإجتماعات التي أنجزتها مختلف اللجان كل حسب إختصاصها و متابعة قراراتها.

المؤشر 1.9 .2 التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة

المؤشر 1.9 .2 التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نسبة		٪20	٪20	٪20	100	٪20	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ100٪بالنسبة لسنة 2022 و هي نسبة جيدة تعود إلى التحسين المستمر في محتوى و شكل المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة و إعتماد الشفافية و المصداقية بالنسبة للمعلومات المدرجة بها.

اهم الإشكاليات المعترضة لتحقيق الهدف و الإجراءات التي سيتم إتخاذها لتجاوزها:

تجدر الإشارة ان هناك عديد الصعوبات التي تعترض تحقيق هذا الهدف، تتمثل بالخصوص في غياب المتابعة الدقيقة في مجال حوكمة المهمة وغياب استراتيجية شاملة و منسقة لرقمنة الإدارة و صعوبة التنسيق بين مختلف المتدخلين حيث أن التحيين الدوري و المستمر للمعطيات و نشر كل ما هو جديد يتطلب إنخراط جميع الموظفين. يقترح لتجاوز هذه الإشكاليات تشريك جميع الإدارات في اعتماد استراتيجية لتحسين حوكمة المهمة مع الحرص على المتابعة الدقيقة لتنفيذها و وضع خطة إتصالية لتوعية الموظفين بضرورة الإنخراط في مشاريع الرقمنة و دعوة الإدارات لمزيد تحيين المعطيات و إدراج كل ما هو جديد من دراسات و مخرجات الندوات و الملتقيات بالمواقع الإلكترونية العمومية للمهمة.

- **الهدف الاستراتيجي 2.9: ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات و ضمانا للمساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الفئات:**

علاقة الهدف بالمحاور الإستراتيجية للبرنامج و تحليل إجمالي لدرجة تحققه:

هذا الهدف يجسم المحور الإستراتيجي الثاني للبرنامج وهو ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة يعكس التوجه الإستراتيجي للسياسة العمومية في مجال ضمان التصرف

الناجع في موارد المهمة و قد سجل نسبة إنجاز تعتبر هامة بناء على مؤشرات قيس الآداء الخاصة به و التي سجلت النتائج التالية:

المؤشر 2.9 .1 الفارق بين التوقعات والإنجازات لكتلة الأجور

المؤشر 2.9 .1 الفارق بين التوقعات و الإنجازات لكتلة الأجور							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نسبة	٪3.5	٪8	٪3	٪8.86	%33	٪1	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

تم تسجيل إنجاز 33 % من ميزانية التأجير المرسمة بقانون المالية لسنة 2022 بالنسبة لكامل المهمة و قد كانت التوقعات في حدود 97% و يعود إنخفاض كتلة الأجور إلى عدم تسجيل إنتدبات جديدة أو تسميات جديدة مع أو ترقيات جديدة و الملاحظ هو عدم تسجيل عجز و اللجوء إلى إعتمادات تكميلية لتغطية الأجور .

المؤشر 2.9 .2 نسبة الأعوان الذين تم تكوينهم في المجالات ذات الأولوية (المجالات ذات الأولوية يتم تحديدها بمنشور رئيس الحكومة)

المؤشر 2.9 .2 نسبة الأعوان الذين تم تكوينهم في المجالات ذات الأولوية (المجالات ذات الأولوية يتم تحديدها بمنشور رئيس الحكومة)							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نسبة	٪33	٪55	٪60	٪65	٪108,3	٪70	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 108,33 ٪ بالنسبة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات وهي نسبة إيجابية تفسر بأن الأنشطة المبرمجة في مجال التكوين أنجزت بالكامل.

اهم الإشكاليات المعترضة لتحقيق الهدف و الإجراءات التي سيتم إتخاذها لتجاوزها:

هناك بعض الصعوبات التي تأثر عامة على مسار تحقيق هذا الهدف وخاصة في مجال التكوين نظرا لتزامن الدورات التكوينية في نفس الفترة الزمنية في الثلاثي الأخير من أكتوبر إلى نوفمبر و هذا من شانه ان يؤثر على نجاعة التكوين.

و لتلافي هذه النقائص سيتم العمل على تنظيم دورات التكوين على مدار السنة و عدم الإقتصار على الثلاثية الإخيرة من السنة مع إختيار توقيت التكوين بأكثر دقة.

الهدف الاستراتيجي 3.9: ضمان ديمومة الميزانية والتصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة و المساندة

علاقة الهدف بالمحاور الإستراتيجية للبرنامج و تحليل إجمالي لدرجة تحققه:

هذا الهدف يعكس التوجه الإستراتيجي للسياسة العمومية في مجال ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة و قد سجل نسبة إنجاز تعتبر هامة بناء على مؤشرات قيس الآداء الخاصة به و التي سجلت النتائج التالية:

المؤشر 1.3.9: الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات

المؤشر 9 .3. 1: الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نسبة	٪44	٪30	٪20	٪7	%35	٪10	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

تم تسجيل إنجاز أكثر من 99% من ميزانية المهمة بالنسبة لأقسام التأجير و التسيير و التدخلات و حوالي 53% بالنسبة لقسم الإستثمارت .

تحقيق إنجازات تقل عن التقديرات بـ13 نقطة يعود لحسن تقدير الميزانية

المؤشر 1.3.9: كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد

المؤشر 9 .2.3: كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1) / (2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
معدل سنوي	11 أد	14 أ د	14 أد	12.5 أد	89 ,28 ٪	14 أد	2024

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2022

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر ب89 ,28 ٪ بالنسبة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات وهي نسبة مرتفعة و يفسر ذلك خاصة أنه رغم ارتفاع الأسعار (المحروقات، تكاليف صيانة المعدات، قطع غيار وسائل النقل ..) فإنه لم يتم اللجوء إلى أي إعتمادات تكميلية أو تسجيل ديون لدى المزودين.

اهم الإشكاليات المعترضة لتحقيق الهدف و الإجراءات التي سيتم إتخاذها لتجاوزها:

اهم الصعوبات التي تعترض تحقيق هذا الهدف هي ارتفاع الأسعار حيث أنها تتبع مسارا تصاعديا وكذلك سوء التقدير للميزانية ويمكن التصدي لمثل هذه الإشكاليات بترشيد الإستهلاك والحث على حسن التصرف في جميع الموارد وكذلك حسن التخطيط و البرمجة عند إعداد الميزانية.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت تقديرات ميزانية برنامج القيادة و المساندة 11,572 م.د تعهدا و 11,262 م. د دفعا سنة 2022 و قد بلغت الإعتمادات المستهلكة 11,662 م.د تعهدا تمثل نسبة 100 % و 10,765 م.د دفعا تمثل نسبة 95% و تتوزع هذه الإعتمادات على النحو التالي

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2022 ق. م التكميلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	6410	6 013	-397	93,80
	اعتمادات الدفع	6410	6 002	-408	93,63
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	2 637	2 931	294	111,15
	اعتمادات الدفع	2 637	2 843	206	107,81
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	535	502	-33	93,83
	اعتمادات الدفع	535	502	-33	93,82
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	1990	2 217	227	111,41
	اعتمادات الدفع	1680	1 417	-263	84,34
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**11 572**	**11 662**	**90**	**100,77**
	اعتمادات الدفع	**11 262**	**10 764**	**-498**	**95,58**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيان الأنشطة	تقديرات 2022 ق.م أصلي أو تكميلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1)-(2)	نسبة الانجاز % (1)/(2)
نشاط عدد 1: القيادة	1 264	1 710	446	135,28
نشاط عدد 2: اللوجستيك	3 867	3 186	-681	82,39
نشاط عدد 3: التصرف في الموارد البشرية	6 131	5 867	-264	95.70
المجموع	**11 262**	**10 764**	**-498**	**95.58**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

حجم الميزانية الإجمالي المرصود للبرنامج لسنة 2022: 11.776.000 م.د .

تجدر الإشارة إلى أنه لم تطرأ أي تغييرات على التوزيع الأولي للميزانية بإستثناء الإجراءات التي قامت بها وزارة المالية والمتمثلة في تجميد نسبة تصل إلى 50 بالمائة من إعتمادات الدفع لقسمي الإستثمار والتسيير.

وتتوزع الإعتمادات المنجزة حسب الأنشطة على النحو التالي:

- **نشاط عدد 01: القيادة**: سجل نسبة إنجاز مالي تقدر بـ135,28 % والتي تعتبر نسبة مرتفعة .

- **نشاط عدد 02: اللوجيستيك** : سجل نسبة إنجاز تقدر بـ 82,39 % وهو أساسا نشاط يتعلق بنفقات التسيير و تعتبر نسبة إنجاز هذا النشاط جيدة .

- **نشاط عدد 03: التصرف في الموارد البشرية**: سجل هذا النشاط نسبة إنجاز عالية باعتبار أن النفقات المرصودة له هي أساسا تتعلق بالتأجير وهي من النفقات الحتمية التي يتم صرفها كليا ولا تشهد فوارق كبيرة بين التوقعات والإنجازات.